

العولمة والسياسات الاقتصادية

د.مبارك بوعشة

صیغ دالة الاستهلاك والسياسات الاقتصادية

لقد كان تدخل الدولة و لا يزال على قمة قضايا الجدل الكبرى التي فجرها الاقتصاديون في الدول الصناعية المتقدمة على أثر الأزمة التي تعرضت لها تلك الاقتصاديات في سبعينات القرن الماضي، وذلك بغرض البحث عن التغيرات المعقولة والمقبولة لواقع الأزمة في تلك الاقتصاديات. ويمكن القول أن الجدل الفكري حول هذه المسألة قد دار أساسا بين الكينزيين من جهة وبين التيارات الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها الأزمة، والتي اختلفت مع الكينزية في كثير من رؤاها الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى. ومن بين هذه التيارات نذكر بالخصوص تيار النقديين وتيار مدرسة التوقعات الرشيدة، تيار المدرسة المؤسسية، وتيار مدرسة اقتصاديات العرض. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الجدل كان خصبا وقويا بين الكينزيين والنقديين مما يفرض علينا الإحاطة به حتى نتبين لنا طبيعة الجدل الفكري الأساسي الذي دار بين الاقتصاديين، أما التيارات الأخرى فهي في حقيقة الأمر لا تختلف كثيرا عن موقف النقديين في توجيهها العام إلا في بعض الجزئيات الصغيرة. وفي الحقيقة فإن اختلاف الرؤية يعود بالأساس إلى فرضية الاختلاف حول صيغة دالة الاستهلاك التي اعتمدها كل من النظرية الكينية والنقدية. و في هذا المقال سنحاول التدليل على هذه الفرضية من خلال النقاط التالية :

1. صيغة دالة الاستهلاك الكينزية.
2. الانتقادات الموجهة لهذه الدالة.
3. دالة الاستهلاك عند فريدمان.
4. الخاتمة.

1- صيغة دالة الاستهلاك الكينزية⁽¹⁾

لم يكن لدى كينز بيانات احصائية حول الدخل و الاستهلاك العائلي ، لكي يتمكن من اختيار صياغات دالة الاستهلاك ، لذا عمد لوضع فرضيات حول سلوك العائلات الاستهلاكي ، و هذا ما مكنه من اقتراح صياغة لدالة الاستهلاك بالاعتماد على الفرضيات النظرية التالية :

- على العموم و في حالة اقتصادية معينة يمكن اعتبار الإنفاق الاستهلاكي دالة لحجم الإنتاج و العمالة ، و هكذا يمكن ربط الاستهلاك في المدى القصير بالإنتاج و العمالة نظرا لكون هذين العنصرين يتغيران في اتجاه واحد و بشكل تناسبي ، و لكن الأمر يختلف عن ذلك في المدى الطويل ، بحيث يمكن للإنتاج أن يرتفع أكثر من حجم العمالة بفعل التطور التقني.

و على أي حال بما أن كينز يعتبر بالمدى القصير فإنه يمكن اعتبار أن حجم الإنفاق الاستهلاكي يتحدد أساسا بحجم الإنتاج الكلي أو الدخل الكلي الحقيقي الأمر الذي يسمح له بجمع العوامل الأخرى فيما اسماء بالميل للاستهلاك ، و من هنا تتبثق الخاصية الأولى لدالة الاستهلاك الكينزية و هي أن الإنفاق الاستهلاكي دالة مستقرة للدخل الكلي المتاح $C = f(y)$

- بعد إظهار أن دالة الاستهلاك مستقرة أي أن الميل للاستهلاك مستقر (بالنسبة للدخل) ، ما هو شكل هذه الدالة.

في هذا المجال يعتقد كينز أن ذلك يتم بالاعتماد على قانون بيسكولوجي أساسي⁽²⁾ و هو أنه في المتوسط و في غالب الأوقات يميل الناس إلى زيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم ، و لكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل ، و يرى كينز بأنه يمكن أن نثق في هذا القانون بشكل قبلي نظرا لمعرفة الطبيعة الانسانية ، فإذا كان (C) الاستهلاك الكلي و (y) الدخل الكلي المتاح فإن Δy ، أي تغيرهما لهما نفس الإشارة الكلي و أن $\Delta y > \Delta c$

و تسمى هذه العلاقة بالميل الحدي للاستهلاك و تتميز بأنها موجبة و أقل من 1 $0 < \Delta c / \Delta y < 1$

و هذه الخاصية الثانية لدالة الاستهلاك الكينزية.

- أما الخاصية الأخيرة لدالة الاستهلاك الكينزية هي أنه كلما ارتفع مستوى الدخل كبرت الفجوة بين الدخل و الاستهلاك ، و هذا يعني أن قيمة النسبة بين الاستهلاك و الدخل و التي يمكن تسميتها بالميل المتوسط للاستهلاك c/y أقل من الواحد بالاعتماد على هذه الفرضيات يمكن أن نتحقق من أن دالة الاستهلاك

$$C(y-t) = AVT + pmc (y-T) \quad 0 < pmc < 1$$

حيث أن c : الاستهلاك ، T : الضرائب ، Y : الدخل المتاح ، AVT : الاستهلاك المستقل عن الدخل ، pmc : الميل المتوسط للاستهلاك تحقق فرضيات كينز ذلك أن :

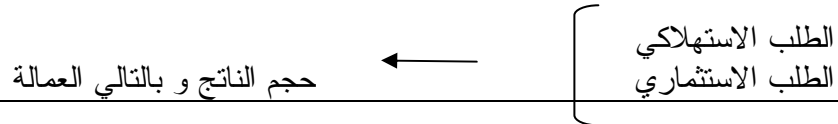
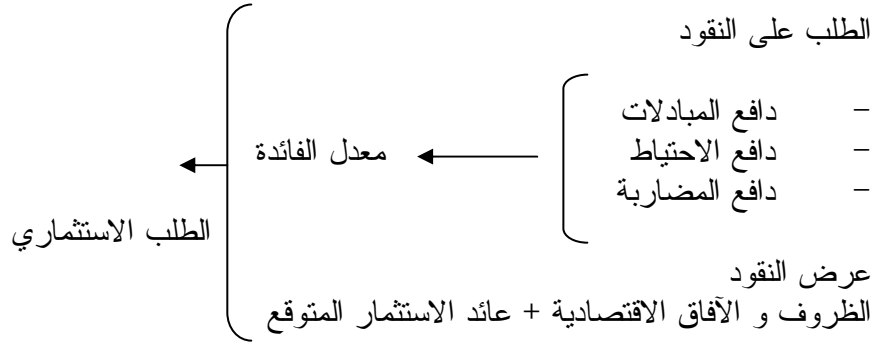
$$\frac{d(c-t)}{d(y-t)} = pmc$$

محصورة بين الصفر و الواحد ، أما الميل المتوسط فهو :

$$\frac{C(y-t)}{y-t} = \frac{Avt}{y-t} + pmc$$

و هو عبارة عن دالة متناقصة في الدخل المتاح ، و هذا الانخفاض في الميل للاستهلاك بارتفاع الدخل هو ما يبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو المبين في المخطط أدناه .
مبدأ الطلب الفعال

دخل العائلات X الميل المتوسط للاستهلاك = الطلب الاستهلاكي



المصدر : Claude Sobry et Jean Venez, Eléments de macroéconomie, une approche empirique dynamique, ELLIPES, Paris, 1996, P: 76

و يوضح لنا المخطط أن كينز اعتبر أن الطلب الفعلي يتبع في جزء منه مستوى الاستهلاك العائلي. فالاعتماد على الطلب الاستهلاكي المتوقع يحدد مستوى الإنتاج. و هكذا فكلما زاد الدخل ينقص الميل للاستهلاك و بالتالي يزداد الميل للادخار و في الوقت نفس ينخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال و بالتالي ينقص الميل للاستثمار و من هنا تلوح في الأفق مشاكل عدم التوازن بين الادخار و الاستثمار و تظهر مشاكل البطالة و الركود و الكساد. و للخروج من هذه الصورة الغير توازنية نادى كينز بضرورة تدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال. و انتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير ، و من هنا دعي إلى ضرورة خفض سعر الفائدة و زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و تخفيض الضرائب في فترة الأزمة حتى يرتفع الطلب الكلي الفعال و قد استعان

بفكرة المضاعف و المعجل في شرح الآليات التي يرتفع بها الطلب الفعال نتيجة تدخل الدولة.

هكذا بالاعتماد على دالة الاستهلاك أثبت كينز إمكانية تعرض اقتصاد المشروع الخاص للأزمة ، و أن الاقتصاد الرأسمالي قد فقد قدرته على التوازن التلقائي ، و أن اليد الخفية التي تحدث عنها الكلاسيك لا وجود لها ، و أنه لإنقاذ الرأسمالية من تلك الأزمات فإن الدولة يجب أن تلعب دورا حاسما على مسرح النشاط الاقتصادي و أن تستخدم جانب من نفقاتها لمنع وقوع بطالة على نطاق واسع كئمن لاستمرار الرأسمالية⁽³⁾

2- إنتقاد دالة الاستهلاك الكينزية⁽⁴⁾

لقد لقيت نظرية الاستهلاك الكينزية في بداية الأمر مباشرة بعد نشر النظرية العامة قبولاً معتبراً لكونها مطابقة في الظاهر لنتائج دراسات ميزانية العائلات فيما يتعلق بتوزيع الدخل بين الاستهلاك و الادخار. كما أن تقديرات دالة الاستهلاك السابقة على أساس السلاسل الزمنية فيما بين الحربين العالميتين ، كانت قد أيدتها في بداية الأمر ، و قد ذهبت الأمور إلى أبعد من ذلك فطورت سياسات اقتصادية على أساس هذه الدالة.

و لكن نتائج دراسات أخرى لاحقة و تجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أدخلت شكوكاً فيما يتعلق بخصائص الدالة نفسها و كذلك استخدامها العملي في إطار السياسة الاقتصادية ، و فعلاً فقد أثبتت أعمال الاقتصادي الأمريكي S.Kuznets (1996) من خلال دراسته لإحصاءات الدخل و استعمالاته في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1869 أن الميل المتوسط للاستهلاك C/T ثابت إلى حد كبير في المدى الطويل و تتراوح تغيراته بين 0.84 و 0.89. و لكن في المدى القصير ، تبين هذه المعطيات أن الميل المتوسط للاستهلاك يتميز بالدورية

(ينخفض خلال فترات التوسع و يرتفع خلال فترات الانكماش) فلا بد إذن من محاولة التوفيق بين ما يميز الميل المتوسط للاستهلاك في المدى البعيد و خاصيته الدورية في المدى القصير و منه إيجاد فرضية مواتية لذلك.

أما على مستوى السياسة الاقتصادية ، فقد تبين أن الدالة الكينزية لم تتمكن من تقدير السلوك الاستهلاكي فيما بعد الحرب العالمية الثانية. فبالنسبة لكندا مثلاً كانت تقديرات هذه الدالة لمعطيات الفترة

$$C = 0.87y \quad \text{كما يلي} \quad 1979-1940$$

بحيث كان العنصر المستقل ضعيفاً جداً ، و تدل هذه على أن الاستهلاك في علاقة تناسب مع الدخل.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فكان تقدير هذه الدالة بمعطيات الفترة 1979-1953 يتمثل في النتيجة التالية.

$$C = 0.844 y + 3.6$$

نلاحظ أيضا أن العنصر المستقل ضعيف كذلك و هذا لا يتفق و الطرح الكينزي. بالإضافة إلى هذه الأشكال فإن تقديرات الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للفترة 1953-1979 باستخدام هذه الدالة تباعد عن الاستهلاك الملاحظ ارتفاعا أو انخفاضاً بمقدار 20 % أو 50 % " و في بعض الأحيان 100 % و هذا ما يجعل إقامة السياسة الاقتصادية على أساس هذه الدالة إشكالية فلا بد إذن من تحسينها.

و من هنا ينبثق من تصور كينز للسلوك الاستهلاكي أن حجم الادخار يزداد وفقا للنمو الاقتصادي أي كلما زاد الدخل و لكن شيئا فشيئا لا يجد هذا الادخار استخداما له ، بينما الاستهلاك العائلي لا يكفي لاستيعاب العرض الكلي المتزايد بوتيرة أعلى من وتيرة تزايد الاستهلاك.

هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى الركود الاقتصادي و هو ما يعرف بفرضية الركود الطويل الأمد. و حتى يتمكن النمو من الاستمرار ، فلا بد أن يكون الاستهلاك تناسبيا مع الدخل ، مما يعيدنا إلى اعتبار دالة الاستهلاك ذات الشكل $CY = C$

و تكون بالتالي دالة الادخار من الشكل $S = (1 - C) Y$ فإذا قبلنا استخدام الدالة $C = CY + C_0$ في المدى القصير فإن ما يناسب المدى الطويل هي الدالة $C = C.Y$

و لكن إذا تتبعنا الطرح الكينزي فإن حل مشكلة الركود في المدى البعيد ممكنة إذا افترضنا زيادة انفاق الدولة ، و حيث يتناسب الاستهلاك الكلي (الخاص و العام) مع الدخل فعلا ، فحسب التصور الكينزي لا يمكن دفع عجلة النشاط الاقتصادي إلى الأمام إلا عن طريق الطلب (و هو الجانب المقيد) و خاصة الطلب الاستهلاكي العمومي على الأقل في بداية العملية.

3- دالة الاستهلاك عند فريدمان: (5)

يؤدي انخفاض الميل للاستهلاك بزيادة الدخل حسب النظرية الكينزية لتبرير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو السالف الذكر ، و بهدف إعادة النظر في تبرير كينز لتدخل الدولة عمد فريدمان إلى التشكيك في صحة العلاقة بأن استهلاك الفترة t هو دالة في دخل نفس الفترة ، حيث أخذ في الاعتبار الدخول الحالية و المستقبلية التي يتوقع المستهلكون الحصول عليها. و حسب فريدمان فإن خطط الاستهلاك هي تابع لثروة المتعاملين ، و تتكون ثروة المتعامل (we) من دخوله الحالية و المستقبلية ، و للحصول على ثروة المتعامل في اللحظة (t) فإن علينا إضافة القيمة الحالية للدخول المستقبلية للدخل الحالي Y_0 و منه يكون لدينا.

$$We = Y_0 + \frac{Y_1}{(1+i)} + \frac{Y_2}{(1+c)^2} + \dots + \frac{Y_n}{(1+2)^n}$$

مع $Y_1 \neq Y_2 \neq Y_3 \neq \dots Y_n$
بعدها يعرف فريدمان الدخل الدائم (Y_p) على أنه الدخل الثابت من فترة لأخرى بحيث يكون لدينا :

$$We = \frac{Y_p}{1+i} + \frac{Y_p}{(1+c)^2} + \dots + \frac{Y_p}{(1+i)^n}$$

$$Y_p \sum_{t=1}^n \frac{1}{(1+i)^t} + \frac{Y_p}{i}$$

و هذا عندما $n \rightarrow \infty$

و بهذا يمكن تعريف الدخل الدائم على أنه العائد السنوي لثروة المتعامل. إلا أن هذا التعريف النظري للدخل الدائم لا يمكن استخدامه في تحديد هذا الدخل إحصائياً (نظرا لعدم معرفتنا بمعدل الفائدة و الدخول المستقبلية) ، و نظرا لهذه الصعوبة عمد فريدمان إلى استخدام مفهوم تجريبي للدخل الدائم و اقترح استخدام الدخل الحالي و الدخول الماضية لتقدير الدخل الدائم مرجحة بأوزان متناقصة كلما ابتعدنا عن الفترة الحالية و في كل فترة فإن تقدير الدخل الدائم ينجم عن عملية تنبؤ

$$Y_t^p - Y_{t-1}^p = \lambda (Y_t - Y_{t-1}^p) \quad (1)$$

مع $0 < \lambda < 1$

و بهذا المعنى فإن الدخل الدائم ينمو ما بين الفترة t و $t-1$ كجزء من الفرق بين الدخل الفعلي في الفترة t و القيمة المتوقعة للدخل الدائم في الفترة $t-1$ و هذا راجع لكون $\lambda < 1$. و يمكن كتابة العلاقة (1) على الشكل التالي :

$$Y_t^p = \lambda Y_t + (1-\lambda) Y_{t-1}^p \quad (2)$$

و هذه العلاقة صحيحة و هذا مهما كانت الفترة المدروسة لذا يمكن كتابة

$$Y_{t-1}^p = \lambda Y_{t-1} + (1-\lambda) Y_{t-2}^p \quad (3)$$

و من المعادلة 2 ، 3 يمكننا أن نحصل على ما يلي :

$$Y_t^p = \lambda Y_t + \lambda (1-\lambda) Y_{t-1} + (1-\lambda)^2 Y_{t-2}^p \quad (4)$$

و منه يمكننا استنتاج قيمة Y_{t-2}^p أي

$$Y_{t-2}^p = \lambda Y_{t-2} + (1-\lambda) Y_{t-3}^p \quad (5)$$

و من المعادلة 4 و 5 نحصل على :

$$Y_t^p = \lambda Y_t + \lambda (1-\lambda) Y_{t-1} + \lambda (1-\lambda)^2 Y_{t-2} + (1-\lambda)^3 Y_{t-3}^p \quad (6)$$

و بالتدريج نحصل على :

$$Y_t^p = \lambda [Y_t + (1-\lambda) Y_{t-1} + (1-\lambda)^2 Y_{t-2} + \dots + (1-\lambda)^n Y_{t-n} \dots]$$

$$Y_t^p = \lambda \sum_{x=0}^{\infty} (1-\lambda)^x Y_{t-x} \quad (7)$$

مع $0 < \lambda < 1$ ، $(1-\lambda) > 1$

و من هذه المعادلة يتبين أنه في تقدير الدخل الدائم في الفترة t فإن الدخل الماضية ترجع بأوزان متناقصة كلما ابتعدنا عن الفترة و كأننا أمام ظاهرة عطالة أداء الدخل الماضية.

و بحسب فريدمان هناك علاقة ثابتة بين الاستهلاك الفعلي (المقاس) و الدخل الدائم

$$C_t = \alpha Y_t^p \quad (8)$$

إن الميل الحدي للمستهلك في الأجل الطويل هو α و من المعادلة 7 ، 8 نحصل على المعادلة :

$$C_t = \alpha \lambda [Y_t + (1 - \lambda) Y_{t-1} + \dots] \quad (9)$$

و منه يكون لدينا :

$$C_{t-1} = \alpha \lambda [Y_{t-1} + (1 - \lambda) Y_{t-2} + \dots] \quad (10)$$

و منه يكون لدينا :

$$C_t - (1 - \lambda) C_{t-1} = \alpha \lambda Y_t \quad (11)$$

مع العلم $n \rightarrow \infty$ عندما $(1 - \lambda)^n \rightarrow 0$

و منه

$$C_t = \alpha \lambda Y_t + (1 - \lambda) C_{t-1} \quad (12)$$

و بهذا نحصل على نتائج قريبة من تلك التي توصل إليها براون :

- من جهة يكون الاستهلاك تابع في الفترة t لدخل نفس الفترة و للاستهلاك في الفترة السابقة.

- إن الميل الحدي للاستهلاك في الفترة القصيرة يقل عن الميل الحدي للاستهلاك في الفترة الطويلة (ذلك أن كل من α و λ تقل عن 1)

على أن هناك ما هو أهم فلكل متعامل في أي فترة دخل دائم Y^p يضاف إليه دخل عرض Y^t يمكنه أن يكون موجبا أو سالبا أو معدوما ، و منه يكون دخل المتعامل الفعلي هو $Y = Y^p + Y^t$

و بنفس الطريقة يمكن القول أن المتعامل يخطط استهلاكا دائما تبعا للدخل الدائم و يضاف إليه استهلاك عرضي C^t (موجب أو سالب تبعا ل Y^t و عليه يكون استهلاك المتعامل الفعلي $C = C^p + C^t$ و بالنظر لاستحالة وجود علاقة ثابتة بين C^t و Y^t يكون من غير الممكن إنشاء علاقة ثابتة بين C و Y . و بهذا المعنى يكون الميل للاستهلاك غير ثابت. و كما سنرى فإن ثبات الميل للاستهلاك يعتبر شرطا لازما لإمكانية التنبؤ بالآثار المرتقبة لزيادة الطلب التي يحبذها الكينزيون من أجل تنشيط الاقتصاد عن طريق آلية المضاعف ، و فضلا عن ذلك فإن الأفراد يخططون للاستهلاك على أساس الدخل المتوقعة و بالأصح على أساس الدخل

الدائم ، و هذا من شأنه أن يخفف عن حالة التشاؤم التي يبديها الكينزيون ذلك أن انخفاض الانتاج و التشغيل على أثر صدمة خارجية لا يغير كثيرا من خطط الإنفاق (التي تتم وفقا لـ Y_t) و يتم كبجه آليا بفعل قوى السوق دونما أن تكون هناك حاجة للتدخل الحكومي. و هذه النظرية في التزام الحياد هي التي نال بها فريدمان جائزة نوبل ، و أصبحت على فم كل السياسيين و أساس السياسات الاقتصادية التي ينصح بها صندوق النقد الدولي.

الخاتمة :

أبرز المقال أن هناك علاقة وطيدة بين صيغة دالة الاستهلاك و السياسة الاقتصادية ، إذ يؤدي تبني صياغة كينز إلى تبرير تدخل الدولة على حين ينجم عن صياغة فريدمان أن لا مبرر لهذا التدخل ، إذ يكفل السوق التوازن و استخدام الموارد مما يبين مرة أخرى الارتباط الوثيق بين النظرية و الممارسة الاقتصادية.

المراجع :

1. Micheal Rockinger, Macroéconomie, édition ellipses, Paris 2000,
2. P P : 173-175.
3. Keynes J. M, théorie général de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, édition payet, Paris 1993, P : 117
4. Michel onsolino, fluctuations et crise économiques, édition ellipses Paris 1997, P : 68.
5. Claude so bry et Jean Verz, Op Cit, P P : 30
6. Jean didier lecaillon, Jean Marie le page, christian ottavy macro-économie, Tome 1, édition CYJAS, Paris, 1992, P P 112-117.